الفصل الثانـــى
مشكلة التسرب من التعليم

مقدمة.

أولا : مفهوم التسرب من التعليم.

ثانيا : التسرب كمشكلة.

ثالثا : الكشف عن المعرضين للتسرب من التعليم.

رابعا : مشكلة التسرب فى المجتمع المصرى.

خامسا : ظاهرة التسرب فى محافظة كفرالشيخ.

سادسا : أسباب مشكلة التسرب من التعليم.

سابعا : الدور المجتمعى للحد من ظاهرة التسرب.

الخاتمة.

مقدمـــة :

اهتمت مصر كما اهتمت غيرها من البلدان النامية بدراسة عملية التسرب من التعليم وفى المرحلة الابتدائية التى يبلغ الانفاق فيها ما يقرب من نصف الإنفاق على التعليم بجميع مراحله، كما تقوم بدراسة هذه الظاهرة بعمق للتعرف على أسبابها وطرق علاجها، كما تسير الدولة بخطى واسعة نحو زيادة اعداد المدارس والتلاميذ المقبولين والمبانى والمدرسين والأجهزة والوسائل، وغيرها فإن من حقها التعرف على الإهدار فى التعليم وإنقاصه إلى أكبر حد ممكن. ويعتبر التعليم الناجح المحقق لأهدافه هو ذلك التعليم الذى تعمل نظمه وإدارته على تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

وإذا كان التسرب فى المرحلة الأولى من التعليم الأساسى مشكلة ينبغى أن تواجهها الغالبية العظمى من الدول النامية، فإنه يمثل أيضاً مشكلة كبرى فى مصر فى هذه المرحلة لما له من تأثير على اقتصاديات التعليم.

وهنا تبرز أهمية هذه الدراسة التى تقوم على أساس التعرف على حجم مشكلة التسرب فى المرحلة الأولى من التعليم الأساسى والتعرف على أسباب هذه المشكلة والتصدى لها من خلال بعض التوصيات والمقترحات لعلاج هذه المشكلة.

أولا : مفهوم التسرب من التعليم :

يقصد بالتسرب انقطاع التلميذ عن الدراسة أو تركه المـــدرسة

قبل أن يصل إلى نهاية المرحلة التعليمية التى هو فيها.

وهناك بعض التلاميذ ينقطعون عن الدراسة انقطاعاً جزئياً بينما ينقطع البعض الآخر انقطاعا كليا، كما أن البعض قد ينقطع عن الانتظام فى الدراسة أثناء السنة الدراسية بينما قد ينقطع البعض الآخر بعد انتهاء العام الدراسى [1].

إلا أننا لن ندخل فى دراسة تفصيلية لهذه الحالات المتنوعة بل سندرس التسرب دراسة عامة كإحدى المشكلات التى يجب أن يتخلص منها نظامنا التعليمى حتى تزيل إحدى العقبات التى تعوق مسيرة التنمية نحو بلوغ الأهداف المنشودة.

التسرب هو إهدار تربوى هائل، وضياع لثروات المجتمع المادية والمعنوية، وتخلف ثقافى لدى شريحة من المجتمع، قد تقل وقد تتسع وفقاً لطبيعة ومكونات المجتمع الثقافية.

أما تأثيره السلبى، فهو يصيب جميع نواحى المجتمع وبنائه، إذ يزيد من حجم الأمية والبطالة، ويضعف البنية الاقتصادية الإنتاجية للمجتمع والفرد، ويزيد من الاتكالية والاعتماد على الغير فى توفير الاحتياجات. ويزيد من حجم المشكلات الاجتماعية من انحراف الأحداث والجنوح، كالسرقة، والاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم، مما يضعف خارطة المجتمع ويفسدها. والتسرب يؤدى إلى تحول اهتمام المجتمع من البناء والإعمار والتطور والازدهار، إلى الاهتمام بمراكز

---

(1) حمدى عبدالحارس البكشونجى، سيد سلامة ابراهيم: الخدمة الاجتماعية التربوية، المكتب العلمى للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص10.

الإصلاح والعلاج والإرشاد، وإلى زيادة عدد السجون والمستشفيات ونفقاتها ونفقات العناية الصحية العلاجية. كما يؤدى تفاقم التسرب إلى استمرار الجهل والتخلف، وبالتالى سيطرة العادات والتقاليد البالية، التى تحد وتعيق تطور المجتمع مثل: الزواج المبكر، والسيطرة الأبوية المطلقة، وبالتالى حرمان المجتمع من ممارسة الديمقراطية، وحرمان أفراده من حقوقهم، ويتحول المجتمع إلى مجتمع مقهور، مسيطر عليه، لأنه لا يمكن أن يكون المجتمع سيداً وحراً وفى الوقت نفسه جاهلاً تسوده العنصرية والتحيز والانغلاق والتعصب[1].

ولما كان وجود القوى البشرية المؤهلة شرطاً ضرورياً لتطور أى مجتمع وتقدمه، فإن التسرب هو أحد العوامل المعيقة لتأهيل الثروة البشرية الكافية، وهو ظاهرة مرضية فى ميدان التربية، لها آثارها الخطيرة فى تخفيض مردود العمل التربوى.

ولابد من التنويه هنا أن التسرب من المدارس ظاهرة عالمية معروفة، ففى إيطاليا أوردت وكالة الأنباء الليبية أنه تم الكشف عن تقرير لوزارة التعليم الإيطالية عن تفاقم ظاهرة التسرب بين الطلبة من التعليم، وعزا التقرير أسباب ظاهرة انقطاع الطلبة عن الدراسة إلى عجز التعليم الإيطالى فى جذب اهتمام الطلبة وإتمام دراستهم حتى المراحل الجامعية. وقال التقرير أن حوالى مليون طالب يتركون المدارس سنوياً.

---

(1) جوسلين: (ترجمة محمد قدرى وآخرون)، المدرسة والمجتمع المصرى، عالم الكتب، ص43.

وأن أغلبية هؤلاء الطلبة ينتهى به الأمر إلى الانضمام إلى طوابير العاطلين عن العمل خاصة فى مناطق الجنوب الإيطالى [1].

وفى إيطاليا نشرت جريدة الزمان اللندنية أن الحكومة الاسترالية فى (نيوساوث ويلز) قررت فى شهر يوليو 2002 إغلاق المدارس التعليمية لعدم توفر التلاميذ. فقد لاحظت الحكومة أن هناك انخفاضاً شديداً وملحوظاً بين التلاميذ وقد جاءت هذه الملاحظة فى التقرير الذى أعدته الجامعات الاسترالية فى سيدنى، ولذلك ارتأت الحكومة إغلاق جميع المدارس والإبقاء على سبعة منها فقط، حيث يعتقد أن هذه السبع مدارس كافية لاستيعاب العدد المتبقى من الطلاب. حيث أكدت تقارير الشرطة أن هناك تسرباً هائلاً من قبل تلاميذ المدارس هو الشوارع ومحطات القطارات. ومحلات الانترنت مما دعاها للتدخل وملاحقة المتسربين منهم. وأكد تقرير الجامعات أن موضوع تسرب التلاميذ وعدم تواصلهم فى الدراسة أمر مروع ومخيف وخاصة لدى بعض المدارس القديمة [2].

ثانيا : التسرب كمشكلة :

تعتبر مشكلة التسرب من التعليم الابتدائى من كبرى مشكلات التعليم فى مصر وفى كثير من دول العالم. وقد بينت

---

(1) عدلى سليمان وآخرون : الخدمة الاجتماعية فى المجالات التعليمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص1965، ص80.

(2) عبد العزيز جلال : دور التربية فى التنمية، مدخل إلى دراسة النظام التربوى فى الدول العربية المنتجة للنفط، مجلة الدراسات الخليجية والجزيرة العربية، السنة العاشرة، العدد التاسع والثلاثون، يوليو 1984.

الدراسات أن تسرب التلاميذ يرتفع خاصة فى السنوات النهائية من التعليم الابتدائى. وقد بينت أيضاً بعض الدراسات أن نسبة التسرب فى الإناث أعلى من نسبة التسرب فى الذكور، وأيضاً ارتفاع النسبة فى الريف عن الحضر، وذلك يرجع لأسباب متعددة نذكر منها زواج الإناث المبكر المرتبط بزواج الذكور المبكر والمرتبط بنفس الوقت بسن التجنيد حيث يذهب الكثير من الريفيين إلى تزويج أبنائهم قبل التجنيد.

كما تعتبر هذه الظاهرة مشكلة عامة فى النظم التعليمية المعاصرة على اختلافها وحظيت على المستوى العالمى باهتمام منظمة اليونسكو بصفة خاصة عام1968 وخصصت مؤتمرها الدولى الثانى والثلاثين "جنيف 1- 9 يونيه سنة1970" لدراسة عالمية عن مشكلات خفض الفاقد فى التعليم بما فيها مشكلة التسرب[1].

ولو تتبعنا حجم هذه المشكلة منذ عشرين عاما لوجدنا أن عدد المتسربين فى مصر عام1969/68 كانت حوالى 31 ألف متسرب تقريباً أى بنسبة 6٪، وفى عام1970 كانت نسبة المتسربين فى مصر حوالى 18٪، ثم بلغت هذه النسبة 25٪ فى بعض محافظات مصر وذلك عام1976 اى ما يقرب نحو 3 مليون متسرب.

وكان عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية عام 1981/1980 هو 55534 طفل. وعدد المتقدمين لامتحانات الصف السادس عام 1986/85 هو 49712 تلميذ، وتلميذة. أى أن عدد المتسربين خلال هذه

---

(1) سعد محمد حقى : دراسة تجريبية لأثر الحرمان فى الأسرة على التحصيل الدراسى فى المرحلة الأولى من التعليم، بدون دار نشر، 1973، ص61.

الفترة هو 5812 تلميذ وتلميذة فى محافظة واحدة فقط وقد تكون هذه النسبة أقل من مثيلتها فى الأعوام السابقة ولكن نضع فى حساباتنا أنها ليست النسبة الفعلية حيث أننا أطلعنا عليها من خلال النسب الإحصائية بمديرية التربية والتعليم "إدارة الإحصاء" وهى لا تطابق بالفعل النسبة الحقيقية حيث أن المدارس تخفى الأرقام الحقيقية للتسرب ولا تعتبر التلميذ متسرباً من المدرسة بل تعتبره مفيد بها وتقيده فقط فى سجل الغائبين. إلا أن هناك بعض المدارس فى الريف قد تخفى نهائياً أن لديها أطفال متسربين أو غائبين، وبالتالى نجد النسبة مازالت مرتفعة وهذا العدد يضاف إلى أعداد الأميين فى مصر [1].

ولمعرفة حجم الخسائر المادية المترتبة عن التسرب فى مصر لابد وأن نتعرف على تكلفة التلميذ فى هذه المرحلة. ولدراسة تكلفة التعليم الابتدائى أهمية خاصة للتخطيط فى مجال هذا التعليم سواء اعتبر التعليم الابتدائى بندا من بنود الاستهلاك أو عاملا من عوامل الإنتاج بالنسبة للدولة. فمن المهم تقدير تكلفة التعليم، لأنه على ضوء هذا التقرير يمكن تحديد إمكانية تحقيق أى خطة من خطط هذا التعليم.

وأن هدف دراسة تكلفة التعليم الابتدائى لا يخرج عن المبدأ المعروف فى علم الاقتصاد وهو أقل تكلفة من أكبر عدد متخرج من التلاميذ. ومن المعلوم أن تخفيض تكلفة الابتدائى يودى إلى تقليل

---

(1) محمد كامل البطريق، محمد نجيب توفيق : مجالات الرعاية الاجتماعية وتنظيمها، القاهرة، 1994، ص. ص 501-502.

الضغط على المصروفات العامة لقطاع التعليم، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة المخصصات المالية للأبواب الأخرى فى الخطة الشاملة[1].

ولقد برزت أهمية الدراسات الخاصة بتكلفة التعليم الابتدائى من أجل تحديد أوجه الانفاق اللازمة لهذا التعليم وتقدير تكلفة التلميذ حتى يمكن تحديد حجم الأموال اللازمة للتعليم الابتدائى وتحسينه فى ضوء الإمكانات المادية المتاحة. وقد توصلت الدراسات إلى أن ما يكلفه التلميذ الواحد فى التعليم الابتدائى فى عام1955 هو 10.155 جنيهاً سنوياً[2].

وإذا نظرنا إلى تكلفة التلميذ بعد عشرين عام من الفترة السابقة أى فى عام1975 فنجد أن تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير الصادر فى أغسطس عام1975 ذكر لنا أن معدل الانفاق على التلميذ فى مصر فى المرحلة الأولى فى العام الواحد هو 21 دولار أو ما يعادل ذلك بالعملة المحلية، ومعنى هذا أن مشكلة التسرب كلفت الدولة فى ذلك الوقت حوالى 11 مليون دولار أو ما يعادل ذلك بالعملة المحلية.

وإذا افترضنا أن نسبة التسرب مازالت ثابتة ومعدل الإنفاق أيضاً ثابت- وهذا افتراض فقط- فإن ذلك يكلف الدولة حوالى 25 مليون جنيهاً تقريباً فى العام الواحد. ولكن تكلفة التعليم تزداد سنوياً وذلك

---

(1) محمد عبد القادر : علم النفس التعليمى، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة، بدون سنة نشر ، ص338.

(2) محمد توفيق حسن: الخدمة الاجتماعية المدرسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1982، ص90.

بزيادة عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم الأولى عام بعد عام نظراً للزيادة السكانية [1].

وقد ذكر الدكتور محمد يوسف فى دراسة تحليلية لتكلفة التعليم الابتدائى أن الخطة تتطلب زيادة مقدارها 25٪ خلال السنوات القادمة لأن الخطة تتضمن زيادة فى عدد التلاميذ 25٪ وعلى هذا فإننا نجد أن التكلفة خلال العام الواحد فى الحلقة الاولى من التعليم الأساسى حاليا هو 26 دولار للتلميذ الواحد أو 58 جنيهاً مصرياً.

فإذا نظرنا إلى محافظة البحيرة- على سبيل المثال- نجد أن نسبة التسرب فيها خلال الفترة السالف ذكرها يكلف الدولة 337,96 جنيهاً مصرياً تقريباً هذا فى محافظة واحدة فقط.

أما إذا أردنا معرفة الخسارة على مستوى الدولة فأننا نجد أن ما تنفقه على مشكلة التسرب ما يعادل 2069080 دولار أو ما يوازى ذلك من العملة المحلية. فإذا نظرنا إلى هذه المبالغ الضخمة لوجدنا أنها يمكن أن تسهم فى حل مشكلات أخرى فى النظام التعليمى كالأبنية أو زيادة الخدمات التعليمية وتطوير المعامل الدراسية وغير ذلك. وإذا كنا نريد أن نزيد من معدل ا يصرف على التلميذ فى مصر حيث أن معدل الانفاق عليه يعتبر صغيراً بالنسبة للدول الأخرى، حيث يذكر تقرير البنك الدولى السابق أن ما ينفق على التلميذ فى المرحلة الأولى فى لبنان هو

([1]) محمد شرف صقر ، عبد الكريم الطيفى : الخدمة الاجتماعية فى المجال المدرسى، مذكرات غير منشورة، لطلاب المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، 1985، ص79.

103 دولار فى العراق هو 111 دولار فى اليونان هو 64 دولار. فإن معنى هذا جميع المحاولات التى نبذلها الآن فى سبيل رفع هذا المعدل سوف تؤدى بالتالى إلى زيادة حجم الخسائر المادية الناجمة عن مشكلة التسرب فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى [1].

أن هذا الفاقد يتعلق فقط بالخسائر المالية لمشكلة التسرب ويمكننا أن نضيف إليها خسائر أخرى أكثر أهمية وأبلغ ضرراً تتمثل فيما ينجم عن تفشى الأمية بين هؤلاء المتسربين من آثار ضارة تتجسد فى سلوك الفرد إزاء نفسه وإزاء مجتمعه، بالإضافة إلى ما نتج عن ذلك من إعاقة لخطط التنمية التى ترتكز على العنصر البشرى كما أسلفنا.

ويعتبر التسرب من المشكلات الخطيرة القديمة التى واجهها- ومازال يواجهها- النظام التعليمى فى كثير من دول العالم والتى تستحق عناية من المشرفين على هذه النظم لما لها من آثار ضارة بكل من الفرد والمجتمع على حد سواء.

وتنتشر هذه الظاهرة فى كل من الدول النامية والمتقدمة مع فارق بسيط أثبتته بعض الدراسات ؛ وهو أن الدول النامية تعانى من هذه المشكلة فى المرحلة الأولى من السلم التعليمى بدرجة أكبر مما تعانيه منها فى المراحل التالية، بينما تعانى الدول المتقدمة استفحالها فى المرحلة الثانوية من هذا السلم.

([1]) محمد مصطفى أحمد : التكيف والمشكلات المدرسية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث، 1997، ص. ص126-127.

فإذا أخذنا الولايات المتحدة كمثال للدول المتقدمة نجد أن الدراسات قد كشفت عن المتسربين كانوا يبدؤن الانقطاع عن الدراسة في معظم الأحوال ابتداء من الصف العاشر، ثم تقل نسبتهم بعد ذلك في الصفوف التالية [1].

أما في مصر فإن الإحصاءات تشير إلى استفحال هذه المشكلة في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي : ففي الفترة الممتدة من 55/1965 حتى 66/1967 بلغ عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية 6.65 مليون تلميذ وتلميذة انقطع عن الدراسة منهم في السنة الأولى 321 الف، كما بلغ عدد الذين انقطع منهم بعد السنة الثالثة 721 الف- أما عدد من لم يستمروا في الدراسة بعد السنة الخامسة فقد بلغ 1.3 مليون تلميذ وتلميذة.

ويمكننا ان نرى من هذا أن ما يقرب من 1/3 الملتحقين بالمدارس الابتدائية في هذه الفترة قد انضم إلى جيش الأميين، وان نرى كذلك أن ظاهرة التسرب في مصر- عند مقارنتها بمثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أنها تسير في اتجاه مضاد، بمعنى أن يتزايد ولا يتناقص- مع التقدم في الصفوف، وربما كان هذا راجعاً إلى اعتماد سياستنا التعليمية في المرحلة الأولى على مبدأ النقل الآلي، الذي يخفي انخفاض المستوى التحصيلي للتلميذ في الصفوف الأولى.

([1]) محمد سلامة غبارى : الخدمة الاجتماعية في المجال الدراسي، الكتاب الجامعي الحديث، 1989، ص 151.

فلا يبدأ عادة فى الانقطاع عن الدراسة إلا بعد أن تستفحل المشكلة، ويزداد ظهور الضعف فى الصفوف المتقدمة [1].

وقد أجريت دراسات حول ظاهرة التسرب على 60 مدرسة منها ثلاثون بالحضر والباقين بالريف فوجد ما يلى : ارتفع معدل التسرب بالنسبة لمدارس الحضر من 13.1٪ عام1974/1975 فى الصف الثالث إلى السادس إلى نسبة 20.6٪ فى عام1977/76. أما بالنسبة لمدارس الريف فقد انخفضت النسبة من 42.6٪ فى عام1975/74 إلى 22.4٪ عام1977/76. أن هذا الاتجاه نحو الارتفاع فى مناطق الحضر لمثار للقلق ويوصى بأن الحوافز الاقتصادية على التخلى عن الدراسة ربما آخذة فى التزايد فى حين يفرض على المدارس أن تقدم خدماتها لاعداد سريعة التزايد من الطلبة [2].

وقد أجريت فى نفس الدراسة تحرياً عن معدلات التسرب حسب الصف فوجد أن أكبر نسبة للتسرب تظهر فى الصف السادس يليها الصف الرابع ولعله ليس بمحض الصدفة أن هذين هم الصفان اللذان تعد فيهما امتحانات للنقل.

وقد يمكن توقع زيادة أخرى فى النسبة فى الصف الثانى إلا أن البيانات المتوفرة لدينا لا تمتد لسوء الحظ إلى ذلك المستوى. فقد بلغت

([1]) محمد عبد القادر : علم النفس التعليمى، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص337.

([2]) ابتسام رفعت محمد الريس : استخدام نموذج التركيز على المهام فى خدمة الفرد وزيادة المساندة الاجتماعية لمرضى الزهايمر، المؤتمر العلمى الدولى الثانى والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 10-11 مارس، 2003.

معدلات التسرب بالنسبة للصف الثالث إلى السادس الدراسي 1980/79 هي : 2.8٪، 6.1٪، 4.4٪، 7.3٪ على التوالي. فإذا أخذنا هذه النسب على أساس تجميعي فنجد أنها تمثل استنزافاً بواقع حوالي 19.1٪ من الصفوف الأربعة الأخيرة وحدها [1].

ثالثا : الكشف عن المعرضين للتسرب

رغم وجود النتائج التي توصلت إليها الدراسات التي أجريت عن هذه المشكلة، ورغم عدم تجانس بين أفراد هذه المجموعة من التلاميذ وذلك بسبب تنوع سماتهم بتنوع ظروفهم البيئية والأسرية والمدرسية إلا أنه قد أمكن الخروج بصورة متكاملة لنوعية التلميذ المتسرب تجعلنا أكثر قدرة اليوم على التنبؤ بمن يزداد احتمال انقطاعه عن الدراسة من التلاميذ.

ولتوضيح معالم هذه الصورة نقدم فيما يلي بعض الأسئلة ليستعين الآباء والمعلمون بنوعية الإجابة عليها، على تقرير مدى احتمال مواصلة تلميذ معين لدراسته وانقطاعه عنها في وقت من الأوقات [2] :

1- هل درجة ذكاء هذا التلميذ تقع دون المتوسط؟

2- هل تعددت مرات تحويله من مدرسة إلى أخرى؟

3- هل يكثر هذا التلميذ من التغيب عن المدرسة؟

4- هل يتقاعس هذا التلميذ عن المشاركة في الأنشطة المدرسية؟

---

(1) إبراهيم مذكور : معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ص91.

(2) أحمد شفيق السكري : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص103.

5- هل يعبر باستمرار عن كراهيته للمدرسة ويكثر من الشكوى منها؟

6- هل يعيش هذا التلميذ فى أسرة ذات مستوى اجتماعى واقتصادى منخفض؟

7- هل يعيش هذا التلميذ فى أسرة لا يتواجد فيها كلا من الأبوين الحقيقيين "أما بسبب الطلاق أو الوفاة أو الانفصال"؟

8- هل لوالدى هذا التلميذ اتجاهات سلبية إزاء المدرسة تتمثل فى عدم اهتمامهم بالتعليم وعدم تقديرهم لأهميته؟

9- هل يواجه هذا التلميذ صعوبات فى دراسته؟

إذا كانت الإجابة على هذه الأسئلة بالإيجاب فإن معنى هذا أن هناك احتمالا كبيراً لأن ينقطع مثل هذا التلميذ عن الدراسة فى وقت من الأوقات، ولكن ليس معنى هذا أن الإجابة على أحداها بالإيجاب تكفى للحكم على احتمال تسرب التلميذ. بل أن الإجابة على جميع هذه الأسئلة بالإيجاب لا تكفى للحكم القطاع على احتمال انقطاع التلميذ عن الدراسة فقد نجد كثيرين مما يعانون من المشكلات المتضمنة فى الأسئلة السابقة ومع ذلك لا ينقطعون عن الدراسة، إلا أن ما نود أن نؤكده هنا هو أن هذه الأسئلة تعين الآباء والمعلمين على تحديد التلاميذ الذين قد انتهى بهم الأمر إلى الانقطاع عن المدرسة، إذا لم يحظوا بالعناية الكافية والعلاج اللازم للتغلب على آثار هذه المشكلات.

كذلك نود أن نلفت النظر إلى العوامل السابقة لا يمكن النظر إليها على أنها هى العوامل المسببة للانقطاع عن الدراسة، وإنما كل ما يمكن أن نقوله هو أن هناك ارتباطا بينها وبين الانقطاع عن التعليم.

وقد أجريت عدة دراسات اثبتت صحة المعايير السابقة نشير إلى أثنين منها فيما يلى : فى عام 1971 قام كل من "هويلين" و"مارى فرايد" بدراسة العلاقة بين كل من التحصيل الدراسى والذكاء والتحويل من مدرسة على أخرى، وقد أجريت مدة هذه الدراسة فى مدينة "ليفرمور" بولاية كاليفورنيا، عن طريق استفتاء فى المدرستين الثانويتين الموجودتين بالمدينة على جميع الطلاب "284" فى العام الدراسى 1972/1971 وذلك لمعرفة المدارس التى سبق لهم الالتحاق بها قبل مدرستهم الحالية وقتئذ- ثم استخدمت سجلات الطلاب لمعرفة درجات ذكاء كل منهم ومستوى تحصيله الدراسى. وباستخدام طريقة "تحليل التباين" وجد أن الطلاب ذوى الذكاء المنخفض قد حصل من تعددت مرات تحويله منهم من مدرسة إلى أخرى على درجات الطلاب قليلى التنقل، وقد علق الباحثان على ذلك بأن هذا النوع من الطلاب يجد التنقل أمراً مربكا لا يسهل التكيف معه [1].

وفى دراسة أخرى قام بها "لى بودين" وآخرون من واقع سجلات المدرسة الثانوية بغرب "فيلادلفيا" عن العام 1969/68 للمقارنة بين نوعية التلاميذ الذين انتهى بهم الأمر إلى الانقطاع عن الدراسة وأولئك

---

(1) إحسان ذكى عبد الغفار وآخرون : نظريات خدمة الفرد، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1984، ص 21.

الذين استمروا بها حتى التحقوا بإحدى الكليات، خرج الباحث بنتائج يهمنا منها الآتي :

1- أن متوسط الأداء الدراسي للمتسربين كان أقل من نظيره عند غير المنقطعين.

2- أن عدد مرات غياب تلاميذ الفريق الأول أكبر بكثير من عدد مرات غياب أفراد الفريق الثاني، سواء فيما يختص بالغياب بعذر أو بدون عذر، وقد لوحظ أن عدد مرات الغياب يزداد تدريجيا مع الانتقال من صف إلى آخر.

3- أن متوسط ذكاء فريق المتسربين كان أقل من متوسط ذكاء غير المتسربين وأن متوسط ذكاء الفريق الأول كان يهبط تدريجياً مع مرور الزمن مزيداً بذلك من الفجوة بين الفريقين.

رابعا : مشكلة التسرب فى المجتمع المصرى

تعتبر مشكلة التسرب فى مصر فى مرحلة التعليم الابتدائى موضع خلاف فى تقدير حجم هذه المشكلة ويرجع ذلك إلى ظروف الهجرة التى قد تتم أثناء العام الدراسى وفى أوقات مختلفة. هذا بالإضافة إلى نقل بعض الفصول من محافظة إلى أخرى عن طريق الضم الإدارى، كما أن هناك أطفالا لا يعتبرون متسربين فعلاً.

هذا بالرغم من أن قانون التعليم الابتدائى الاجبارى كان مطبقاً والذى كان ينص على: التعليم فى هذه المرحلة الزامى على كل طفل يبلغ السادسة من عمره، ويقع واجب الالتزام على والد الطفل أو ولى أمره

ويحاكم كل من يخالف هذا النظام بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع أو بغرامة لا تقل عن 20 قرش ولا تتجاوز مائة قرش ويعفى الطفل من الالتزام إذا كان مصاباً بمرض أو بعاهة عقلية أو بدنية تمنعه من تلقى الدراسة ويبقى الإعفاء ما بقى المرض أو العاهة على أنه إذا ما نشأت مدرسة ابتدائية بجهة ما خاصة لتعليم ذوى العاهات تتسع لقبول الموجودين بهذه الجهة من هؤلاء الأطفال عاد حكم الالزام بالنسبة للمقيمين بهذه الجهة منهم [1].

أما فى المرحلة الإعدادية والثانوية فالملاحظ أن نسبة التسرب بوجه عام أقل تأخذ فى القلة كلما تقدم التلميذ فى دراسته، ونظراً لعدم توفر الإحصاءات الخاصة بالتسرب من فرقة إلى أخرى، فقد يكون بالاستعانة الإحصاءات الخاصة بالامتحانات العامة فى المرحلتين الإعدادية والثانوية وسيلة لإعطاء صورة لنوع من التسرب يحدث فى الفرق النهائية لكل مرحلة [2].

وتعترف وزارة التربية والتعليم فى مصر بوجود ظاهرة تسرب الطلاب من التعليم، وتدعو للوقوف فى وجهها، حيث تعتبرها أحد الوجوه السافرة للهدر التربوى، وباباً خلفياً لمشكلة محو الأمية. حيث بلغت نسبة التسرب عند البنين 2.9٪، وعند البنات 6.5٪، وذلك فى

---

(1) إسماعيل صبرى عبد الله : موقع الطفولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المؤتمر القومى حول مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الجلسة الثالثة، الإسكندرية، 21-23 نوفمبر 1998.

(2) إسماعيل مصطفى سالم : استخدام العلاج الأسرى فى خدمة الفرد فى مواجهة الاستجابات الوالدية السالبة للإعاقة العقلية للطفل، المؤتمر العلمى العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 9- 11 إبريل 1997.

المرحلة الابتدائية سنتى 1991، 1992. وأهم أسباب هذه الظاهرة فى مصر : ضعف التحصيل الدراسى الذى يؤدى إلى الفشل، وعدم رغبة الطالب فى دراسة نوعية معينة من العلوم، والضغط عليه من قبل والديه لدراستها، ووجود عوامل جذب كثيرة خارج المدرسة، وفقدان الدافع الشخصى للدراسة، وصعوبة المواد الدراسية، وطريقة التعامل الخاطئة من قبل أولياء الأمور والمدرسين. ومن أسبابها الاجتماعية : الخلافات المستمرة بين الوالدين، والتفريق بين الأبناء فى المعاملة، وانخفاض مستوى المعيشة ودخل الأسرة [1].

وقد وضعت الوزارة عدداً من الطرق للتغلب على هذه الظاهرة، منها : مساعدة الطالب على تنمية ذكائه وقدراته، والمحافظة على صحته من الأمراض، وعدم الضغط على الطالب من قبل والديه لدراسة علوم معينة، وبث روح الدافع الشخصى لدى الأبناء، وإيجاد المناخ الأسرى المناسب للطالب، وعدم توجيه الطلاب للعمل، وتلبية رغبات الأبناء الحياتية والمعيشية.

ويؤكد التقرير فى النهاية أن نسبة التسرب فى التعليم الابتدائى قد انخفضت بين البنين والبنات عام2004/2005، حيث وصلت إلى 0.41٪ فى مدارس البنات، و0.56 فى مدارس البنين. أما فى التعليم الإعدادى فقد انخفضت نسبة التسرب من 9.91٪ لدى البنات

---

(1) أمال عبد السميع مليجى : القلق والاكتئاب لدى أطفال دور الرعاية الاجتماعية، بحث منشور بالمؤتمر السنوى الثالث، مجلة بحوث مؤتمر "الطفل المصرى بين الخطر والأمان"، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، 1995، ص45.

عامى1991 و1992 إلى 2.79٪ عام2005. ومن 11.45٪ إلى 3.04٪ لدى البنين فى الأعوام نفسها [1].

خامسا : ظاهرة التسرب فى محافظة كفرالشيخ

تعترف وزارة التربية والتعليم بمحافظة كفرالشيخ بوجود ظاهرة تسرب الطلاب من التعليم وتدعو للوقوف فى وجهها حيث تعتبرها أحد العناصر السافرة للهدر التربوى وباب خلفياً للمشكلة محو الأمية، كما يوجد بمحافظة كفرالشيخ عدد كبير من مدارس التعليم الابتدائى والإعدادى قد بلغت (957 مدرسة) تتوزع على عشرة إدارات بمراكزها وقراها إلا أنه مازال التسرب موجوداً داخل هذه المدارس وبمقارنة ذلك بالسنوات السابقة نلاحظ أن هناك ارتفاع فى عدد المدارس وانخفاض فى عدد المتسربين داخل المحافظة.

- عام 1970 كان عدد المدارس (502) مدرسة وعدد المتسربين (5056) متسرب.
- عام 1990 كان عدد المدارس (609) مدرسة وعدد المتسربين (5040) متسرب.
- عام 2000 كان عدد المدارس (720) مدرسة وعدد المتسربين (4872) متسرب.
- عام 2005 كان عدد المدارس (841) مدرسة وعدد المتسربين (4243) متسرب.

([1]) تقارير وزارة التربية والتعليم الخاصة بمديرية التربية والتعليم بكفرالشيخ، 2005.

- عام 2013 كان عدد المدارس (907) مدرسة وعدد المتسربين (4418) متسرب.

وتختلف هذه الظاهرة من منطقة إلى أخرى حيث نجد أن هناك بعض المناطق يزداد تسرب الإناث بنسبة أكبر من الذكور كما في مدينتي بلطيم والبرلس حيث يرجع لذلك الزواج البنات في سن مبكرة وتركهم للتعليم وهناك مناطق تزداد فيها نسبة الذكور في التسرب عن الإناث كما في مدينتي سيدي سالم ودسوق حيث يكون الاعتماد على الذكور في العمالة أكثر من الإناث. إلا أنه نجد أن هناك انخفاض واضح في عملية التسرب داخل المحافظة[1]؛ ويرجع ذلك إلى :

1- الارتكاز أولاً وأخيراً على نشر الوعي التعليمي بين الأهالي وخاصة في البيئات الريفية وأن يشارك في هذه التوعية بنوع خاص من المسئولين عن التعليم الابتدائي، مع الاستعانة بالتنظيمات الشعبية ورجال الدين ومجالس الآباء.

2- العمل على رفع مستوى القرية حيث رأت اللجنة أن ذلك من شأنه أن يزيد من دخول أهلها، من ثم لا تضطر الأسر على تشغيل أبنائها في سن الإلزام.

3- تكييف مواعيد العمل في المدرسة الابتدائية وفقاً للظروف الاقتصادية للبيئة التي توجد فيها المدرسة.

([1]) المرجع السابق.

4- ربط التعليم بالبيئة قدر المستطاع، ومراعاة ظروف القرية الاقتصادية، بحيث يكون ضمن برامج الدراسة في المدرسة الابتدائية تدريب مهني يحقق ربط التلميذ بها، وإقناع ولي الأمر بإمكان الإفادة من عمل ابنه وتدريبه على مهنة تنفعه.

5- ضرورة العودة إلى نظام التغذية في المدارس الابتدائية، ويمكن الاستعانة بالجهود المحلية والذاتية في هذه العملية، إلى جانب ما تسهم به الوزارة في هذا الصدد.

6- تخصيص بعض الفصول للبنات في المدارس الابتدائية، ويمكن الاستعانة بالجهود المحلية والذاتية في هذه العملية إلى جانب ما تسهم به الوزارة في هذا الصدد.

7- أن تتوسع الوزارة في إنشاء المدارس ذات الفصل الواحد الذي يضم عدد من الصفوف الدراسية.

8- العمل على تغطية أي نقص في عدد المعلمين في المدارس الابتدائية.

9- العمل على ربط المعلم بالقرية كأن يكون أصلاً من أبنائها كلما أمكن، أو يهيأ له المسكن المناسب ليكون ذلك من دواعي استقراره.

10- ضرورة تشديد العقوبة المنصوص عليها في المادة 45 من قانون الإلزام، بالنسبة لوالد الطفل أو ولي أمره، الذي يتخلف أو لا يهتم بغيابه[1].

([1]) خيري خليل الجميلي : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص55.

سادسا : أسباب مشكلة التسرب :

تحدثت عنها دراسة اليونسكو بعنوان "خفض الفاقد في التعليم" وهذه الدراسة كشفت عن تحديد الأسباب وتداخلها وظهور بعض الأسباب دون غيرها كما أكدت هذه الدراسة أن مشكلة التسرب تظهر بشكل واضح في المناطق الريفية وانها تنتشر بين البنات أكثر من البنين. ويمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي : عوامل اجتماعية- عوامل تتصل بالتلميذ- عوامل تتصل بالمدرس (العامل المباشر، العامل غير المباشر) [1].

العوامل الاجتماعية :

ويمكن إجمال عناصر هذا العامل في النقاط التالية :

1- العادات والتقاليد السائدة للفتاة في بعض المناطق الريفية مع الرغبة في تزويجها في سن مبكر.

2- قلة دخل بعض الآباء مما يدفعهم لتشغيل ابناءهم لزيادة مواردهم الاقتصادية. أن أهم المسببات والتي ذكرها 25٪ من المتسربين في العينة هي السعي بحثاً عن العمل أو لمعاونة أسرهم عن طريق العمل بديارهم.

3- الظروف العائلية غير المرضية، فالعائلات التي يسودها الانقسام أو تغيب الآباء أو عدم الإشراف على التلاميذ في المنزل يؤدي إلى فقدان

([1]) ايمن احمد حسن جلالة : المساندة الاجتماعية لطلاب الجامعة ذوى الاعاقة من منظور حقوقي، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السادس والعشرين، إبريل2009، ص11.

التلاميذ الدافع والميل نحو التعليم.

4- المستوى الثقافي الاجتماعي لأسرة التلميذ، الأمر الذي يظهر أثره على استجابته للحياة المدرسية، وانخفاض هذا المستوى يساعد على التسرب [1].

عوامل تتصل بالتلميذ :

قد تكون هناك أسباب متعلقة بالتلميذ نفسه والتي يكن لها أثراً كبيراً في تسربه ومن هذه الأسباب :

1- الظروف الشخصية : فقد يكون هناك لبعض التلاميذ ظروف شخصية تدفعهم إلى التسرب فالتلاميذ الذين يشعرون بضعف تحصيلهم أو نقص في مستوى ذكائهم عادة ما يتولد لديهم الرغبة في عدم التعليم.

2- قلة العناية بإعداد الطفل إعداداً ملائماً في الفترة التي تسبق المرحلة الابتدائية، وقد ثبت من الدراسات أن عدم معرفة الأطفال بلغة التعليم تخلق صعوبة في تعليمهم، ويؤدي إلى إعاقتهم وبالتالي زيادة نسبة التسرب.

3- بُعد المدارس عن سكن الطفل وصعوبة وسائل الانتقال، وعدم وجود أماكن لإيواء الأطفال الذي يسكنون بعيداً عن المدرسة يشجع التلاميذ على الانقطاع عن المدرسة.

([1]) بدرية شوقي محمد : اتخاذ القرار في مجال تحديد النسل، دراسة ميدانية، المركز تنظيم الأسرة الأهلية، مجلة التراسات السكانية، جهاز تنظيم الأسرة، القاهرة، 1981م، ص32.

4- عدم مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ بالإضافة إلى الواجبات الكثيرة والاشتراك في الأعمال المنزلية، والعمل في الحقول أو في عمل آخر مقابل أجره، ونفاذ صبر بعض التلاميذ ضعاف القدرة على الاستيعاب والتحصيل، مما قد يدفعهم إلى ترك الدراسة والاتجاه للعمل.

5- كبر سن بعض التلاميذ عن زملائهم بالفصل أو الفرقة الملتحقين بها مما يدفعهم إلى الشعور بالنقص عن زملائهم ويفضل الانقطاع عن الدراسة.

6- عدم شعور التلميذ بقيمة المعلومات التي تعطى له، وعدم إدراكه للحياة المدرسية لا يحببه في الدراسة ولا يشعره بأهميتها له فيزيد ذلك من نسبة التسرب.

7- وجود قصور في الإشراف على عملية حضور التلاميذ من قبل الإدارة التعليمية، وقد يكون القصور في نظم الامتحانات الجامدة، أو زيادة كثافة الفصول لها أثر على زيادة التسرب.

8- العقوبة المفروضة على التلميذ أو ولي أمره بسبب الانقطاع عن المدرسة في ظل قانون الإلزام ليست رادعة [1].

عوامل تتصل بالمدرس :

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى فرعين :

أ – عامل مباشر وهو مستوى إعداد المعلم وكفايته.

([1]) بشير بن محمد حسن الزيادي العتيبي : اتخاذ القرار وعلاقته بكل من فاعلية الذات والمساندة الاجتماعية لدى عينة من المرشدين الطلابيين بمحافظة الطائف، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، 1429هـ، ص145.

ب- عامل غير مباشر وهو ما يتصل بعوامل تؤدى إلى إعاقة المدرس أو عدم مساعدته على أداء عمله.

أولا : العامل المباشر :

ويقصد به كفاية المعلم وإعداده الذى هو مؤثر تأثيراً مباشراً على عملية التعلم كلها ، وعلى حل مشكلات التعليم، وبالتالى على مدى تسرب التلاميذ فى المرحلة الابتدائية ، وأنه لمن المسلم به أن للمدرس أثر كبير على جذب التلاميذ للدراسة ونجاحهم فى تحصيل الدروس. فطريقة المدرس وما يستخدمه من أساليب ووسائل مشوقة لتلميذ المرحلة الابتدائية له الأثر المباشر على عدم تسرب التلاميذ من المدرسة إذا كان المدرس إيجابياً. ومن الصعب أيضاً قياس هذا الأثر لأن هذا العامل متداخل مع كثير من العوامل الأخرى ثم أن مستوى كفائه المعلم يؤثر عليه وبالتالى نواحى كثيرة بعضها من المدرسة وبعضها من تلاميذ البيئة والوالدين وهذا الموضوع حينما يتصل بالمعلم، فإنما يتصل بإعداده، أو تدريبه أثناء ممارسته مهنة التدريس، أو متابعته وتوجيهه ، والبعض يعود إلى المجتمع ونظرته إلى المعلم وشعور المعلم بهذه النظرة وهو ينتظر ويتوقع اكثر براً وأكثر خيراً من المجتمع له[1].

العوامل غير المباشرة :

وهى المعوقات التى تمنع المدرس من تحقيق أهداف العملية التعليمية فى المرحلة الابتدائية، وتزيد نسبة التسرب، ومن الدراسات

([1]) جلال شحاته وآخرون : الأسرة والطفولة فى الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1994، ص67.

التى تمت أيضاً فى هذا المجال اتضح أن هناك عوامل تؤثر على أداء المعلم وعلى العائد من العملية التعليمية وبالتالى على ما يشعر به التلاميذ من أنهم استفادوا من المدرسة وأنها جذبتهم إلى المدرسة وبالتالى فإن هذه العوامل تعتبر مؤثرة على نسب التسرب. وفيما يلى بعض هذه العوامل :

- اكتظاظ المناهج وعدم وجود المنهج الدراسى الملائم، وما تفتقر إليه بعض المناهج من تشوق وجذب التلميذ للتعليم. وعدم استخدام طرق التدريس الفعالة والأنشطة فى بعض الأحيان.

- وعدم توافق المواد التى تدرس مع سوق العمل، والظروف المعيشية فى كل منطقة.

- اعتماد التدريس على النواحى اللغوية والنظرية، واستخدام طرق التدريس الغير مناسبة وقلة الأنشطة الترويحية.

- كثرة الحصص وقلة فترات الراحة ونقص الكتب والتجهيزات المدرسية ونقص الإجراءات الصحية والعلاجية.

- قدم المبانى المدرسية وعدم استيعاب المدارس لجميع التلاميذ ممن هم فى سن الإلزام.

الآثار المترتبة على ظاهرة التسرب :

لعله من الواضح أن مشكلة التسرب تتأثر بالظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وينجم عن هذا أن يكون له آثار أو نتائج على الاقتصاد القومى وعلى اقتصاديات التعليم. ولعله من الواضح أيضاً أن ظاهرة التسرب تسبب فاقداً فى نفقات التعليم فمثلاً إذا كانت الميزانية

المرصودة لتخريج 1000 تلميذ وتخرج منهم 650 فمعنى هذا أن هناك فاقداً في النفقات يعادل 350. وسنقتصر في الحديث عن تلك الآثار على التسرب ومشكلة فرص العمل والتسرب والفاقد الاقتصادي للتعليم[1].

أ- التسرب ومشكلة فرص العمل :

إن من أهم الصعوبات التي تواجه أولئك الذي ينقطعون عن الدراسة في مرحلة مبكرة من حياتهم تلك التي تتعلق بما يمكن أن يزاولونه من أعمال في مستقبل حياتهم، ليس فقط من ناحية قلة فرص العمل التي يتيحها لهم تعليمهم المحدود، وإنما أيضاً من ناحية انخفاض مستوى نوع الأعمال التي يقومون بها، والتي تكون عادة من ذلك النوع لا يحتاج إلى مهارة معينة أو إعداد خاص.

لهذا السبب نجد أن هذه الفئة من المواطنين لا يستمر أفرادها في عمل معين لمدة طويلة، وهذا أمر طبيعي يرجع إلى أن نوعية هذه الأعمال البسيطة التي يزاولونها لا ترتبط بمهارة حرفة معينة كما أن طول مدة البقاء في إمدادها لا يؤدي إلى صعود الفرد في سلم الترقي المهني، ومما جعل الفرد لا يفكر كثيراً عندما تتاح له بعض الفرص لتغيير نوع العمل الذي يزاوله، فيفقد بذلك ميزة الاستقرار الوظيفي في عمل محدد[2].

---

(1) حامد عمار : التنمية البشرية في الوطن العربي، سيناء للنشر، القاهرة، 1992، ص93.

(2) حسن عبد السلام الشيخ : فعالية نموذج الحياة في تنمية مهارات التواصل الوالدي مع الأطفال المعاقين ذهنياً، المؤتمر العلمي الحادي والعشرين للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 12- 13 مارس، 2008، ص27.

أضاف إلى هذا أن نسبة البطالة بين ذوى التعليم المحدود تكون عادة أعلى بكثير من نسبتها بين من يواصلون التعليم حيث يحدث ذلك كنتيجة منطقية لقلة فرص العمل المتاحة لهم.

2. التسرب والفاقد الاقتصادى للتعليم :

إذا كان التسرب يؤدى إلى الفاقد الاقتصادى فى التعليم لارتداد الكثير من المتسربين إلى الأمية، فإن ذلك يضاعف المسئولية الملقاة على عاتق برامج محو الأمية، وبالتالى فإن التسرب يضاعف نفقات التعليم، فهو بالإضافة إلى ما يحدث من إهدار فى نفقات التعليم فى المرحلة الأولى، فإنه سيكلف المجتمع قيمة نفقات محو أمية المتسربين هذا ويمكن أن تحلل الفاقد الاقتصادى للتعليم فى [1] :

1- ضعف نوعية الإنتاج بسبب ضعف نوعية الفرد.

2- ضعف ديناميكية الفرد وقدراته على التحرك بسبب تسربه قبل اكتمال نضجه الاجتماعى.

3- القيم الهابطة الناتجة عن ضعف نوعية الفرد وأثرها على الإنتاج لذلك فقد يكون التسرب فى حد ذاته أحد العوامل التى تعوق ما تصنعه الدراسة ضمن خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتى يتطلب تنفيذه وجود مواطنين تلقوا حد أدنى من التعليم، والتطورات الاقتصادية الحديثة وزيادة الاهتمام بإحداث أقصى معدلات للتنمية الاقتصادية

([1]) حسن مصطفى، رؤية تسوقى : التوافق الزواجى وعلاقته بتقدير الذات، مجلة علم النفس، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1963، ص110.

والاجتماعية قد وجه الأنظار أكثر من ذى قبل إلى التعليم باعتباره أداة من أدوات الإنتاج لها أثرها الخطير فى التنمية الاقتصادية.

فالتعليم لم يعد مجرد خدمة استهلاكية تقدمها الدولة لأفرادها بل أصبح استثمار وأصبحت الدولة تخطط للتعليم[1].

سابعاً : الدور المجتمعى للحد من ظاهرة التسرب من التعليم

أ - الإجراءات الوقائية للحد من ظاهرة التسرب :

على قدر ما خلت الدراسة الميدانية لظاهرة التسرب فى المدارس من الإشارة على الإجراءات التى يتوجب اتخاذها ، فقد أفاضت فى ذكر التوصيات، مما جعلها تتنوع. ولعل هذا التنوع مرده إلى تفاوت البيئات الدراسية التى أجريت فيها هذه الدراسات، لكن التعليم الحكومى فى الوطن العربى تشده إلى بعضه بعض العوامل المشتركة، فعدد السنوات الدراسة هو نفسه فى جميع البلاد مع وجود اختلافات فى تسمية الصفوف والمراحل الدراسية، كما أن كثيراً من الدول العربية قد أخذت نظمها التعليمية بل والمواد والكتب الدراسية من بلاد عربية جارة لها، وطبقتها فى مدارسها كما هى، أو تعيش الظروف السكانية نفسها ، وأخيراً فإن أغلب الدول العربية قد خضع للاستعمار الغربى، الذى تشابهت مكوناته ومظاهره، لذا كان من المهم إعطاء إجراءات التصدى للظاهرة الأولية فى

([1]) زايد بن هندى أحمد الزهرانى : دراسة مقارنة لكل من دافعية الإنجاز ومفهوم الذات لدى الطلاب المكفوفين فى معاهد النور الثانوية وأقرانهم من المبصرين فى مدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة أم القرى، 1417هـ، ص206.

الدراسة والبحث، وسنقسم هذه الإجراءات وفقاً لعدد من المحاور، التي تتعلق بالظاهرة وتهتم بها، كالتالي :

1- الإجراءات الوقائية لأجهزة الدولة :

- قيام مجلس الوزراء بتفعيل قانون إلزامية التعليم، من خلال تضمينه آليات للرقابة والمحاسبة حول تطبيق إلزامية التعليم.
- قيام مجلس الوزراء بوضع قانون للتعليم الموازي، يهدف إلى إعادة المتسربين إلى المدارس، ضمن برنامج خاص يستغرق سنتين أو أكثر، يتضمن تقديم الثقافة الأكاديمية والمهنية بشكل متوازٍ ومدروس، يساعد الدارس على الالتحاق بسوق العمل بعد تخرجه.
- قيام وزارة الشئون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة العمل، بإنشاء وحدة خاصة بالأطفال، تعمل على حمايتهم، وتضع القوانين الرادعة لتشغيلهم قبل سن الرشد.
- تفعيل دور "مؤسسة الإعلام" في الدولة لنشر التوعية المجتمعية في الحد من ظاهرة الزواج المبكر للفتيات، ومنع التوجه لسوق العمل بالنسبة للأولاد، ومساعدة الأسر الفقيرة مادياً لتغطية النفقات الدراسية وتوفير مستلزمات التعليم لأبنائها، ونشر الوعي وتثقيف الأسرة بقيمة التعليم وأهميته ومخاطر التسرب على كل فيما يخصه [1].

([1]) لويس كامل مليكة : سيكولوجية الجماعات والقيادة، ط3، مكتبة النهضة، القاهرة، 1970، ص100.

2- الإجراءات الوقائية من قبل وزارة التربية والتعليم :

- تفعيل دور المرشد التربوي في مساعدة الطلبة على حل مشكلاتهم التربوية وغير التربوية، بالتعاون مع الجهاز التعليمي في المدرسة، والمجتمع المحلي، وخاصة أولياء أمور الطلبة.
- العدالة في التعامل وعدم التمييز بين الطلبة داخل المدرسة.
- منع العقاب بكل أنواعه في المدرسة (البدني والنفسي) بالرغم من أن وزارة التربية تمنع رسمياً العقاب بشتى أشكاله في المدارس كوسيلة ردع، إلا أن العقاب يمارس في المدارس من قبل الجهاز التعليمي بأشكال مختلفة. مما يتطلب وضع آليات مراقبة ومتابعة، لضمان الالتزام التام بعدم استخدام أسلوب العقاب لحل مشاكل الطلبة. حيث يعتقد كثير من المتسربين وأولياء أمورهم أن منع العقاب في المدارس يعتبر إجراءً وقائياً مؤثراً للحد من ظاهرة التسرب.
- توفير تعليم مهني قريب من السكن.
- توفير تعليم تمكيني علاجي للطالب ذي صعوبات التعلم.
- تفعيل قانون إلزامية التعليم في المرحلة الأساسية ووضع آليات لمتابعة وإجراءاته وتنفيذها.
- السماح للطلبة المتسربين بالالتحاق بالدراسة بغض النظر عن سنهم، وفق شروط محددة وميسرة، في مدارس خاصة بهم.
- تفعيل الأنشطة المدرسية، وتنظيمها، والاهتمام بها، من خلال إصدار قانون أو قرار يعمل على توصيفها، وبيان أهميتها، بوصفها الفعالية

التربوية الأكثر إقبالاً عليها من قبل الطلاب والطالبات [1].

3- الإجراءات الوقائية الأسرية :

يتعين أن تقوم الوزارة ومؤسسات المجتمع المدنى بدور أساسى على مستوى الأسرة للحد من ظاهرة التسرب من خلال تنظيم برامج توعية للأسرة بأهمية التعليم لأبنائهم من خلال ما يلى :

- إقناع الأسر بضرورة تهيئة الجو الأسرى لأبنائهم من خلال توفير الوقت والمكان المناسبين للدراسة فى المنزل.
- مشاركة الأسرة لأبنائها فى حل مشاكلهم الدراسية وصعوبات التعلم فى المواد الدراسية.
- عدم تكليف أبنائهم الطلبة بمهمات أسرية فوق طاقتهم، من خلال تفرغهم وتوفير الوقت الكافى لهم للدراسة.
- تفعيل الاتصال والتواصل بين الأسرة والمدرسة لمتابعة تطور ابنائهم والوقوف على المشاكل التى يواجهونها داخل المدرسة وخارجها والمساعدة فى حلها.
- مشاركة الأسرة بالأنشطة اللاصفية التى تنظمها المدرسة.
- توعية الأسرة بمخاطر الزواج المبكر لبناتهم وتفعيل القوانين التى تمنع الزواج أقل من السن المحدد ، كذلك مخاطر التمييز بين أبنائهم على أساس الجنس فى مجال التعليم.

([1]) ماجدى عاطف محفوظ : مشكلات التطرف فى بحوث خدمة الجماعة بمجالات الإعاقة والتصور المقترح لمواجهتها، المؤتمر العلمى الثامن عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 17/16 مارس 2005.

ب- الإجراءات العلاجية للمتسربين :

تتطلب مشكلة التسرب المدرسى تضافر كافة الجهود لإيجاد حلول ناجحة، لحماية قسم كبير من طلابنا من آثارها السيئة، فبالإضافة إلى الدور الذى تقوم به وزارة التربية فى هذا المجال. فإن المطلوب من المؤسسات الرسمية، وبالتحديد وزارة الشئون الاجتماعية، ومن مؤسسات المجتمع المدنى، ان تضع خطة عمل وطنية لإعادة تأهيل المتسربين الذين ارتدّ معظمهم إلى الأمية من خلال ما يلى[1] :

- قيام مجلس الوزراء بوضع قانون للتعليم المهنى والفنى، يتضمن العمل على إنشاء مدارس أو مراكز مهنية لاستيعاب الطلبة المتسربين إناثاً وذكوراً من التعليم الأكاديمى، وتقديم تسهيلات ومكافآت تشجيعية للطلبة الملتحقين بها.
- تنويع برامج التعليم المهنى لتواكب حاجات سوق العمل.
- متابعة الخريجين من خلال توفير شكل من أشكال التواصل بينهم وبين المنتجين فى سوق العمل لتسهيل توظيفهم وإعادة تأهيلهم مع الوظائف الجديدة التى يلتحقون بها.
- تشجيع القطاع الخاص الذى يدير المراكز الثقافية على تنويع برامجه لتواكب سوق العمل مع الإشراف على هذه المراكز من حيث برامجه التأهيلية التى تقدمها، ومستواها، وطريقة أدائها ومتابعة خريجيها....الخ.

([1]) محروس خليفة، إبراهيم بيومى مرعى : اتجاهات الرعاية الاجتماعية ومداخلها المهنية، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، 1983، ص112.

- توسيع انتشار مراكز محو الأمية للمتسربين الذين ارتدوا إلى الأمية، وتوفير تعليم مهنى يتناسب مع قدراتهم.
- المتابعة الدقيقة من قبل المرشد الطلابى والاتصال بولى امر الطالب للتشاور وتبادل الآراء والمعلومات حول مستوى الطالب والمصاعب التعليمية التى تواجه الطالب من أجل المساعدة فى حلها.
- مساعدة الطلاب الذين يعانون من ضعف التحصيل العلمى أو صعوبة فى بعض المواد وإيجاد فصول تقوية مسائية يحضرها اولياء الأمور من أجل تشجيع ورفع معنويات أبنائهم الطلاب.
- تطوير العلاقة بين المنزل والمدرسة واستعمال جميع قنوات الاتصال من أجل توثيق العلاقة لتحقيق الأهداف المعنوية المنشودة.
- توعية أولياء الأمور بأهمية اتصالهم بالمدرسة ومواصلة الزيارات للتعرف على أحوال ومستوى تحصيل أبنائهم الطلاب.
- تفعيل دور المنزل من أجل تحفيز الطالب وترغيبه فى المدرسة والتعاون مع مسئولى المدرسة وخاصة المرشد الطلاب لحل المشاكل الشخصية والصعوبات التعليمية التى قد تواجه الطالب.
- على المرشد الطلابى فتح ملف خاص بكل طالب يتصف بأى من الصفات والخصائص التى من شأنها تعرضه لترك المدرسة على أن يقوم المرشد بتحديد وتدوين المشاكل الدراسية والشخصية والاجتماعية التى يعانى منها الطالب فيصبح هذا الملف بمثابة المرجع الذى يتم من خلاله متابعة حالة الطالب الدراسية وملاحظة التغيرات السلوكية ويتم مناقشة

تلك التغيرات والتطورات مباشرة مع ولي أمره من أجل العمل معاً لحل المشاكل التي قد تواجه الطالب وحثه على البقاء في المدرسة لإتمام تعليمه لأن ذلك يعود بالنفع عليه في الحاضر والمستقبل [1].

الخاتمـــــة :

من خلال العرض السابق لهذه المشكلة وأسبابها ووسائل علاجها نلاحظ وقبل كل شيء أن هذه المشكلة مشكلة اجتماعية في جوهرها قبل أن تكون مشكلة تدور حول فرد من الأفراد الأمر الذي يستلزم تكاتف الجهود الرامية إلى إحداث التكامل حيث يجب على كل من الجانبين المدرسي والاجتماعي العمل معا لتحقيق هذا الهدف ونجاح هذه الجهود المبذولة لخلق مجتمع متكامل في كافة جوانبه يعطي كل ذي حق حقه ومن النتائج المترتبة على هذا التكامل هو تقليل الفارق التعليمي وزيادة التعاون المدرسي الاجتماعي إضافة إلى جعل الآباء يلعبون دورا فعالا إلى جانب دور المدرسة في العملية التعليمية. ولا تقف الوسائل عند التي ذكرناها بل تتعدى إلى وسائل أخرى يمكن تبادلها مع المدارس الأخرى والمجتمعات الأخرى. أما في حالة فشلها فإن ذلك يجعل من التعليم عملية غير ذات جدوى وقد يؤدي ذلك إلى عدم إمكانية تحقيق الأهداف والسياسات على الوجه الصحيح. والأهم من ذلك تكوين الشخصية التي تعاني من عدم التكامل في جوانبها لذلك يجب أن تتكاتف الجهود في

([1]) محمد عاطف غيث : المشاكل الاجتماعية للسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص70.

سبيل مستقبل زاهر متطور تشترك فيه جميع المؤسسات التعليمية والتربوية لخدمة الأجيال الناشئة وتحقيق مصالح الوطن الكبرى.

حيث يعد تسرب الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة من أسباب البطالة، وهاجس كل مربٍ وباحث عن جيل واعد، وتستدعى هذه الظاهرة المتابعة المستمرة والوقوف على حالاتها، والعمل على القضاء عليها. ولا يخفى على الجميع أثر هذا التسرب على العملية التعليمية والتربوية، وكذا على الطالب- المتسرب- نفسه وقد يمتد هذا الأثر ليشمل كل ما يحيط بالطالب فكان لزاما الوقوف على هذه الظاهرة ودراستها لمعرفة أسبابها والمساهمة فى علاجها.

فالتسرب لغوياً هو الانسلال فى خفاء، وهذه الظاهرة كثر حولها النقاش والدراسات، وانتهت بالتوصيات دون تنفيذ ويجب نستشعر خطر هذه الظاهرة ولا يمكن نقاشها إلا بوجود صاحب صلاحية يمتلك القرار ويستطيع تنفيذ التوصيات، والأخذ بها فهناك اتفاق بين عدد من التربويين على أن هذه الظاهرة تشكل خطرا على الجميع، وبناءًا على العوامل السالفة الذكر نحدد أهم الأسباب المؤدية إلى انتشارها على النحو التالى :

- العوامل المتعلقة بالبيئة المدرسة :من حيث عدم وجود برامج مشوقة للاستمرار فى الدراسة، ووجود بعض الترسبات التربوية الخاطئة، وعدم الحزم الإدارى وعدم المتابعة الجادة وغياب الإرشاد، والمعلمون المتبددون والمبنى المدرسى.

- أما العوامل المتعلقة بالأسرة فتتمثل فى : عدم قناعة الأسرة بجدوى مواصلة التعليم، وضعف ثقتها باستعداد المدرسة لتقديم العون للطالب، وأمن العقوبة من تسرب أبنائهم، وعدم التعاون مع الجهات المختصة فى هذا المجال.

- والعوامل الاجتماعية وتتمثل فى : قلة التوعية الإعلامية، وتأثير المجتمع على الطالب، وانتشار الشائعات والأفكار العقيمة، والتأثر والتأثير فى الطالب، ووجود أماكن ترفيهية- بديلة- تستقطب الطلاب بعيداً عن الدراسة.

- والعوامل الذاتية الخاصة بالطالب : الأمن من العقوبة، وعدم وجود رادع للمتسربين والتقليد الأعمى، والاعتماد على الوالدين، والتدليل الزائد، وعدم وجود الحوافز المشجعة للاستمرار فى الدراسة وفقدان الأمل الوظيفى إذ لابد من المساهمة فى وضع حلول مساهمة فى هذه الظاهرة- فليست هناك حلول سحرية.

ولكن بتكاتف الجهود والاحتساب فى ذلك يمكن إيجاد حلول تحد من المعوقات السالفة الذكر، ومن ذلك :

- فى مجال البيئة المدرسية : زيادة الاهتمام بما يحقق الفائدة المرجوة من الدراسة، وتغيير الجدول الدراسى والإجازات بما يساعد فى انتظام الطلاب وإيجاد البرامج المنوعة والمشوقة فى المدرسة، ووضع عقوبات أمنية رادعة للمتسربين من الدراسة.

- أما فى مجال العوامل الأسرية :فيمثل فى التأكيد على وضع آلية تحقق التواصل التربوى المستمر بين المدرسة والأسرة وتزويدهم بالأنظمة الوزارية وخاصة بما يتعلق بالتسرب، والحد من ظاهرة التدليل الزائد.
- وفى مجال العوامل الاجتماعية :يمكن زيادة التعاون بين الجهات المسئولة عن الاماكن الترفيهية لمعالجة ما ينتج عنها من سلبيات كثيرة ووضع ضوابط رسمية تعمل من خلالها، والتنسيق بين كل الفئات المشاركة فى مجتمع الطالب للقضاء على هذه الظاهرة.
- وفى مجال العوامل الذاتية الخاصة بالطالب :يمكن تحفيز المتميزين فى الانضباط فى الدراسة، وتعريف الطالب بواجباته تجاه نفسه ومجتمع لكى يحرص على التقيد بما يفرض عليه، ويكون إحساسه بالمسئولية نابعاً من ذاته فالتحدى الحقيقى أن توجد دافعا لدى الطالب ذاته ويشترك كل أطراف هذا المجتمع فى انتشار هذه الظاهرة، إلا أن التربويين هم أصحاب هذه الظاهرة، فكيف ذلك؟ وهذا الأمر تشترك فيه جميع مؤسسات المجتمع وكما أسلفت فإن كل ما تم حول هذه الظاهرة عبارة عن دراسات نظرية دون أن ينفذ محتواها.

وتجمع معظم الآراء على أن الأسباب المؤدية إلى ذلك هى :عدم متابعة ولى الامر، وعدم اهتمام المدرسة، والظروف الاجتماعية (والزواج المتكرر، والطلاق، والوفاة)، وكذا الأحوال المادية، وثقل الفروض المدرسية، وسوء معاملة أحد معلمى المدرسة، وقلة البرامج الترفيهية فى المدرسة، ورفقاء السوء، والأفكار الشاذة، والمسلسلات الدرامية، وكبر السن،

والتأثر بما يحصل للآخرين عند التخرج. ويمكن تحديد هذه الظاهرة من خلال السؤال الرئيسي التالي : ما العوامل المؤثرة في تسرب الطلاب داخلياً وخارجياً؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية، منها : ما مدى تأثير كل من البيئة المدرية، والعوامل الأسرية والظروف الاجتماعية والطالب نفسه.